بان اللفظي والتقديري من اقسام التوسط لايخ عن تمحل قوله وهو الجريان للواقع لان
الاثر الملحوظ بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل من ان تعريف المجرورات بصيد ورئان الخفاء
في المجرور باعتبار الجر فلو اخذ في تعريفه ما يتوقف على الجر لزم الدور قوله اي منسلخا عنه يعني
ان التجريد بمعنى الانسلاخ فلا حاجة الى القول بالقلب وان المعنى على تجريد الاسم عن التنوين
قوله تنوينه او ما قام مقامه اعترض عليه بان الحسن الوجه لم يجرد تنوينه ولا ما قام مقام للاضافة
واجيب عنه بان اصله الحسن وجهه على ان وجهه فاعل للحسن وفاعل الشيء بمنزلة جزئه
والضمير الذي اضيف اليه الفاعل قايم مقام تنوينه فحذف القايم مقام التنوين من فاعل
الشيء بمنزلة حذفه من ذلك الشيء فلم يرد بقوله من نون التثنية والجمع الجمهور اما
الضارب الرجل فمحمول على الحسن الوجه قال الشيخ الرضي ما ليس فيه التنوين والنون يقدر فيه
انه لو كان فيه تنوين او نون لحذف كما في كم رجل وحاج بيت الله والضارب الرجل لا يقال
فعلى هذا يلزم جواز الغلام زيد لصحة ذلك التقدير لانا نقول لا يلزم من تحقق شرطه
لشيء تحقق ذلك الشيء لجواز ان يكون مشروطا بشرط اخر وهو هنا تجريد الاضافة
المعنوية عن التعريف قوله حيث ليسوا قايلين بتقدير حرف الجر اذ لا معنى لاعتبار حرف
في حسن الوجه لانه هو هو ولا في ضارب زيد لانه متعد بنفسه ففي عامل هذا المضاف اليه
اشكال اذ ليس هنا حرف جر حتى يعمل فيه ولما لم يكن حرف جر لم يعمل المضاف ولا الاضافة عمل
حرف الجر لانهما اذا عملا كان ذلك بنيابة حرف الجر قال الشيخ الرضي يجوز ان يقال عمل المضاف
الجر لمشابهته للمضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة قوله لانها تفيد
معنى اراد به ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص واراد بالمعنى المذكور في المدعي ما يقابل
اللفظ قوله علامتها انما قدرها اذ لا يصح حمل قوله ان يكون الخ على الاضافة المعنوية لان
حقيقتها نسبة شيء الى شيء بواسطة حرف الجر تقديرا مع ان انها معنى ومن البين امتناع
الحمل وانما لم يقل فعلامة المعنوية ان يكون الخ لان الكلام مسوق للاضافة المعنوية لا لعلامتها
قوله كاسم الفاعل والمنسوب قوله واما مساو كان المراد بالمساواة المساواة الشاملة للمرادفة والمساواة
قوله او اعم مطلقا كاحد اليوم فان الاحد هو يوم الاحد قوله ولا يصح اظهار اللام فيه اذ لم يستعمل يوم
للاحد وكذا الحال في الباقين وفي مسجد الجامع وطور سينا والاسماء اللازمة للاضافة مثل عند ودون
ولدى ولما لم يستعمل مقطوعة فاذا قطعت اوجب تنافرا لانها غير مانوس قوله ولا يحتاج فيه الى
التكلفات الخ قيل في تصحيح اضافة كل الى رجل ان كلا للاحاطة جزئيات كلي اضيف هو اليه واضافة
الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التاويل بالجزئيات او الافراد مثلا لزم
فك كل عن الاضافة وذا لا يجوز وفيه بحث لان كل للاحاطة والجزئي والفرد ملحوظ من جانب
المضاف اليه كما تقرر في الميزان فتصحيح اضافة الجزئي الى الكلي هنا لا يجدي في تصحيح اضافة كل الى الجزئي او الفرد

قوله

قوله فان معنى ضرب اليوم الخ يعني ان هذه الاضافة بادنى ملابسة ويكفي في الاضافة بمعنى اللام
ادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء سهيل اي كوكب له اختصاص بالمراة الخرقاء والملابسة انها تشرع
في التهيي لاسباب الشتاء عند طلوعه لاقباله كما هو شان النساء المدبرة المهيئة للامور في اوقاتها
قوله واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة وايضا لما كثرت لزم ارتكاب مجاز كثير وذلك لان الاضافة
بادنى ملابسة مجاز قوله كما لا يخفى الا ترى ان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا يستلزم معهودية
الفعل وتعريفه قوله قلنا ذلك الخ قال الشيخ الرضي ان وضع هذه الاضافة لتفيد ان لواحد مما دل
عليه المضاف خصوصية مع المضاف اليه ليست للباقي معه فاذا قلت غلام زيد ولزيد غلمان فلا
ان يشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما
له او بكونه معهودا بينك وبين مخاطبك وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون ساير الغلمان
هذا اصل وضعها ثم قد يقال غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل
الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين هذا حاصل كلامه ولا يخفى انه مخالف لما هو المذكور
في كتب البلاغة وهو ان اللام مشترك بين معهودية الفرد ومعلومية الجنس او موضوع للمعلومية
سواء كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس وان المعرف بلام الجنس يكون تارة لارادة نفس الجنس
وهو الاصل وتارة لارادة تمام افراده او لبعض غير معين وذلك بحسب القراين ثم قال بعض المحققين ان
الاضافة كاللام بلا فرق اما كلام الشارح قدس سره فيجوز ان يعرف الحد هذا بادنى عناية قوله وليس يجري هذا
الحكم في نحو غير ومثل انما قال في نحو ليشمل ما هو بمعناهما كشبهك وشبيهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك
وانما لم يستثن لعدم الاعتداد بها لقلتها ويجوز ان يقال اختار قول ابي سعيد فانه ذهب الى ان اضافتها
لفظية لانها بمعنى اسم الفاعل فان المثل بمعنى المماثلة والغير بمعنى المغايرة واضافة اسم الفاعل
اذا لم يكن الماضي لفظية سواء كان للحال او الاستقبال او غير ذلك وايضا ليس يجري هذا الحكم في نحو
حسبك وشرعك وكفيك ونهيك ونهاك لان معنى حسبك زيد ليكفيك زيد وكذا اخواته قال الشيخ
الرضي بعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحدا
مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعريف الشيء بنفسه وذلك
لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب
رجل واحد امه فالهاء عايد الى رجل وسيجيء ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة فان كان ذلك
الصاحب المتقدم معرفة يعرف المضاف وكذا ان كان نكرة مختصة لشيء وكذا ينبغي ان يكون قولك
صدر بلدة ورئيس قبيلة ونادرة دهره ونحو ذلك انتهى وبهذا التحقيق اندفع الدور الذي يتوهم
في امثال هذه التراكيب قوله لتوغلها في الابهام لان مماثلة زيد في صفة لا يختص ذاتا وكذا مغايرته
فانه يشمل كل ما في الوجود الا ذاته قوله الا ان يكون للمضاف اليه هكذا قال ابن السري وقدح ابن السراج
في قوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل فان عملهم كان فسادا وضده الصلاح فيجب ان يكون غير معرفة

Copyright © King Saud University